قراءة أولية للقوانين والنظم الانتخابية لانتخابات مجلس النواب في العراق منذ عام 2003

ومشاركة الحزب الشيوعي و"اليسار" فيها

اعداد: نبيل سالم

مفهوم "اليسار" سيستخدم في هذه المادة ليعبر عن اي قوة سياسية او اجتماعية تلتزم بالموقف الوطني المستقل، وأولوية المواطنة بغض النظر عن الدين والقومية والطائفة والانتماء، والعدالة الاجتماعية في كل مناحي الحياة، والديمقراطية السياسية والاجتماعية بما فيها الانتخابات الحرة والنزيهة. من الممكن ان تقترب قوة سياسية او اجتماعية من احدى هذه الجوانب وتفتقر الى أخرى، وبهذا يتوفر لقوى اليسار فرصة التعاون معها سياسيا واجتماعيا في المجالات المشتركة.

في هذه المادة المختصرة، سيتم تجنب التعاريف النظرية التفصيلية والمدخل النظري لدراسة النظم والقوانين الانتخابية، وذلك بهدف التركيز على مناقشة الحالة العراقية الملموسة، مع تقديم التعاريف التي تساعد في فهم تطبيقاتها في الانتخابات العراقية قدر الإمكان. ولمزيد من الاستزادة والاطلاع، سيجد القارئ في نهاية هذه المادة عددًا من المصادر المتعلقة بالجانب النظري والبحثي.

ومع ذلك، لا بد من طرح تعريف مختصر لما يسمى بقانون الانتخابات ونظام الانتخابات لتجنب الخلط بين المفاهيم. فالنظام الانتخابي هو جزء من قانون الانتخابات، والذي يغطي جوانب أخرى، من بينها البيئة الانتخابية وطبيعة قانون الاحزاب. ولهذا، ستقتصر هذه المادة على دراسة النظم الانتخابية بخطوطها العامة، دون الخوض في تفاصيلها، حيث إن ما يخدم النقاش هو شكل النظام الانتخابي العام في ظروف العراق والتجارب الملموسة التي مرت بها البلاد.

كما ينبغي الإشارة إلى أن المقصود بالانتخابات هنا هو انتخابات البرلمان أو مجلس النواب، وليس الانتخابات الأخرى مثل انتخابات مجالس المحافظات، على الرغم من وجود قواسم مشتركة بينهما. إذ يمكن اعتماد النظام الانتخابي ذاته في انتخابات مجالس المحافظات كما هو الحال مع مجلس النواب. ومن الجدير بالذكر أن العراق لا يجري انتخابات لاختيار رئيس الجمهورية، والتي تختلف نظمها الانتخابية عن انتخابات البرلمانات.

النظم الانتخابية الرئيسية

لنبدأ بتعريف مختصر للنظم الانتخابية المتعارف عليها، وفقًا لتاريخ استخدامها عمليًا:

1. **نظام الانتخابات الذي يعتمد مبدأ الأغلبية أو الأكثرية.**
2. **نظام الانتخابات الذي يعتمد النسبية.**
3. **نظام الانتخابات الذي يخلط بين الاثنين بدرجات متفاوتة.**

مبدأ الأغلبية

يعني أن المرشح الحاصل على أعلى الأصوات يفوز أولًا، يليه الثاني في عدد الأصوات، وهكذا. وبذلك، لا يكون لمجموع أصوات القائمة أي قيمة أو أهمية. وضمن هذا المبدأ، توجد أشكال وتطبيقات متعددة، مثل الأغلبية البسيطة أو المطلقة أو النسبية، لكنها جميعها تقع ضمن مبدأ الأغلبية أو أكثرية الأصوات. ومن الواضح أن هذا النظام يعتمد على الانتخاب الفردي وليس القوائم، بغض النظر عن انتماء المرشح إلى قائمة أو حزب أو تحالف معين. من مزايا هذا النظام الانتخابي هو قدرة الناخبين في اختيار مرشح معين، من خلال حصوله على اكبر عدد من الأصوات مقارنة بمن يليه في الترتيب

النظام النسبي

يعتمد هذا النظام على منح القوائم الانتخابية عددًا من المقاعد يتناسب مع نسبة الأصوات التي تحصل عليها. ويتم ذلك من خلال احتساب معدل عدد الأصوات لكل مقعد. ويمكن تطبيق هذا النظام على مستوى دائرة انتخابية واحدة تشمل البلد بأكمله، أو على مستوى دوائر انتخابية متعددة.

ويتخذ النظام النسبي أشكالًا مختلفة في التطبيق، مثل آلية احتساب باقي الأصوات التي لم تترجم إلى مقاعد بسبب عدم وصولها إلى المعدل المطلوب لكل مقعد، بالإضافة إلى كيفية توزيع هذا المتبقي من الأصوات وفق طرق ومعادلات حسابية مختلفة. تخدم بعض هذه الطرق القوائم التي حصلت على عدد كبير من الأصوات، بينما تفيد أخرى القوائم التي حصلت على عدد أقل من الأصوات .وعلى الرغم من تنوع التطبيقات، فإنها جميعًا تندرج ضمن مبدأ النسبية في احتساب الأصوات.

النظام المختلط أي الأغلبية والنسبية

في العديد من البلدان، يتم اعتماد نظام انتخابي مختلط يجمع بين مبدأ الأغلبية والنسبية، وذلك للاستفادة من مزايا كلا النظامين. وتختلف نسبة المقاعد التي يتم احتسابها وفق كل مبدأ حسب النظام المختلط المعتمد في كل بلد.

<u>النظم الانتخابية في العراق بعد 2003</u>

لفهم كيفية تطبيق هذه المبادئ في العراق، نستعرض النظم الانتخابية التي تم اعتمادها في الانتخابات العراقية منذ عام 2005 وحتى عام 2021.

الانتخابات الأولى (2005) - الجمعية الوطنية

أُجريت أول انتخابات في العراق بعد 2003 بتاريخ 30 كانون الثاني 2005، وفقًا لقرار 87 لعام 2004 الصادر عن مجلس الحكم. أصدر الحاكم المدني آنذاك قانونًا انتخابيًا (رقم 96 لعام 2004) يعتمد العراق دائرة انتخابية واحدة، وفق النظام الانتخابي النسبي، مع قوائم مغلقة للأحزاب والتحالفات المشاركة.

في تلك الانتخابات، فاز كل من الرفاق حميد مجيد موسى، ووضاح حسن عبد الأمير (سعدون)، وخيال الجواهري عن الحزب الشيوعي العراقي، بالإضافة إلى الرفيق صبحي مبارك عن الصابئة، والرفيق حكمت حكيم عن الكلدان أو المسيحيين، ليكونوا أعضاءً في الجمعية الوطنية.

كان من أبرز سلبيات هذا النظام أن القوائم المغلقة تحرم الناخب من اختيار المرشح المفضل لديه، حيث يكون التصويت للقائمة فقط، ولا يمكن للناخب التأثير على ترتيب المرشحين فيها. لذلك، شكل الانتقال لاحقًا إلى القوائم المفتوحة خطوة إيجابية في النظام الانتخابي العراقي.

الانتخابات الثانية (2006) - مجلس النواب

اعتمدت هذه الانتخابات نظام الدوائر المتعددة بدلًا من الدائرة الواحدة، حيث قُسم العراق إلى دوائر انتخابية على مستوى المحافظات، مع تخصيص 45 مقعدًا على المستوى الوطني من أصل 275 مقعدًا في البرلمان. أُجريت الانتخابات بتاريخ 15 كانون الأول 2005، وفاز كل من الرفاق حميد مجيد موسى ومفيد الجزائري ضمن القائمة العراقية التي ضمت عدة أحزاب، منها حزب التوافق وإياد علاوي والحزب الشيوعي العراقي.

الانتخابات الثالثة (2010)

أُقر قانون انتخابي جديد اعتمد النظام النسبي مع دوائر متعددة بعدد المحافظات البالغ ١٨ محافظة، مع زيادة عدد المقاعد إلى ٣٢٥ بدلًا من ٢٧٥، وتقليص عدد المقاعد الوطنية من ٤٥ إلى ١٥ مقعدًا، منها ٨ مقاعد مخصصة للكوتا. جرت الانتخابات في آذار ٢٠١٠، ولم يفز أي من مرشحي الحزب الشيوعي العراقي ضمن تحالف "مدنيون". كما جرى تعديل طريقة توزيع المقاعد الوطنية وفق معادلة سانت ليغو.

الانتخابات الرابعة (2014)

شهدت هذه الانتخابات إلغاء المقاعد السبعة الوطنية، باستثناء مقاعد الكوتا الثمانية، مع استمرار النظام النسبي والدوائر الانتخابية على مستوى المحافظات. لم يفز أي من مرشحي الحزب الشيوعي العراقي ضمن "التحالف المدني

الديمقراطي"، في حين فاز ثلاثة مرشحين آخرين من التحالف في بغداد. كما فاز الرفيق فارس ججو ضمن كوتا المسيحيين.

الانتخابات الخامسة (2018)

تميزت هذه الانتخابات بتدني نسبة المشاركة، حيث تشير بعض التقارير إلى أنها لم تتجاوز 20٪ من الناخبين. جرت الانتخابات وفق نفس النظام النسبي وعلى مستوى المحافظات كدوائر انتخابية ونظام سانت ليغو لتوزيع المقاعد. فاز مرشحا الحزب الشيوعي العراقي، الرفاق رائد فهمي وهيفاء الأمين، ضمن قائمة "سائرون"، التي كانت تحالفا انتخابيا بين التيار الصدري والحزب الشيوعي العراقي وشخصيات مستقلة، حيث تمثل التيار الصدري فيها عبر حزب شكل قبل الانتخابات سمي بحزب "الاستقامة"، والذي قاد الى حوار واسع داخل وخارج الحزب حول هذه التجربة التحالفية في الانتخابات.

الانتخابات النيابية السادسة (2021) وانتخابات مجالس المحافظات عام 2023

تميزت هذه الانتخابات باستمرار تدني نسبة المشاركة، حيث تشير بعض التقارير إلى أنها لم في حدود 20٪ من الناخبين. جرت الانتخابات وفق نفس نظام الأغلبية وبدون تحويل الاصوات، وبتقسيم كل محافظة الى دوائر انتخابية متعددة تتراوح بين 3 و5 دوائر. هذا النظام الانتخابي اعتمد التصويت الفردي للمرشحين وليس القوائم عمليا، حيث تم اهمال تحويل الاصوات لمرشحين من نفس القائمة.. من بين القوائم الانتخابية التي حصدت العدد الأكبر من المقاعد هو قائمة التيار الصدري الانتخابية التي حصدت ما يقارب 72 مقعدا. قاطع الحزب الشيوعي الانتخابات وعدد من القوى السياسية الناشئة بعد "انتفاضة" تشرين عام 2019، في حين اشتركت قوى أخرى منها حركة امتداد ومرشحين مستقلين كثر، واللذين تمكنوا فعلا من الفوز بعدد من المقاعد المؤثرة بمجموعها على تحديد الكتلة الأكبر في مجلس النواب. يمكن القول ان النتائج المتحققة للقوى التي تقترب من اليسار والمستقلين عن الكتل المهيمنة، حققت اعلى عدد من المقاعد الانتخابية في هذه الجولة، وان لم تكن حاسمة في تقرير الكتلة الأكبر والتركيبة الحكومية. في حين شارك الحزب الشيوعي وعدد من قوى تشرين في انتخابات مجالس المحافظات التي جرت عام 2023 وفقا للنظام الانتخابي النسبي الذي تم اقراره بدلا من نظام الأغلبية الذي طبق في انتخابات 2021 النيابية، وقاطع التيار الصدري انتخابات مجالس المحافظات. شارك الحزب الشيوعي العراقي في اغلب المحافظات، عبر تحالف انتخابي باسم "قيم". لم يفز أي من مرشحي تحالف "قيم" ومن ضمنهم مرشحي الحزب الشيوعي بمقعد في مجالس المحافظات.

الانتخابات القادمة في أواخر (2025)

تم تعديل النظام الانتخابي في عام 2023 بالعودة الى النظام النسبي واعتبار المحافظات كدوائر انتخابية، واعتماد طريقة سانت ليغو في توزيع المقاعد وإمكانية الأصوات المتحولة، بدلا من نظام الأغلبية ومنع تحويل الأصوات للقائمة الانتخابية الذي اعتمد في انتخابات 2021. جرى اعتماد هذا القانون الجديد في انتخابات مجالس المحافظات عام 2023، وكان المفروض ان يعتمد أيضا في انتخابات مجلس النواب لعام 2025. تحاول بعض الكتل السياسية، وبهدف قطع الطريق من بين أمور أخرى، عن استفادة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني وقائمته الانتخابية المحتملة من الاستفادة من تحويل الأصوات الممنوحة له شخصيا والمتوقع ان تكون كبيرة نتيجة موقعه الحكومي والإنجازات المتحققة في فترة ولايته، عبر اجراء تعديل جديد على النظام الانتخابي يزاوج بين نظام الأغلبية بدون تحويل أصوات الفائزين الى قوائمهم وبين النظام النسبي على أساس المحافظات كدوائر انتخابية يتم فيه تحويل الأصوات وباعتماد طريقة سانت ليغو في توزيع مقاعد مجلس النواب للجزء الخاص بالنظام النسبي، وبالصيغة من سانت ليغو التي تمنح الكتل الكبيرة الحصة الأكبر من المقاعد من خلال اعتماد معامل تقسيم اكبر من 1- واحد، وبدلا من اعتماد مبدأ العدالة الانتخابية في توزيع المقاعد، ما يضمن مقاعد حتى للكتل الصغيرة. لهذا تثار مقترحات لتغييرات مثل 10٪ لنظام الأغلبية 90٪ للنسبي او 20٪ للأغلبية 80٪ او 30٪ للأغلبية 70٪ للنسبي. ان التغييرات المستمرة في النظام الانتخابي مع كل دورة انتخابية يعكس عدم استقرار النظام السياسي وبحث الكتل المهيمنة في كل انتخابات عما يضمن استمرار نفوذها وسيطرتها. مما يثير التعجب ان نفس الكتل المهيمنة تغير من موقفها في كل مرة وفي كل انتخابات من موضوع نظام الانتخابات الأغلبية او النسبي، وبتحويل الأصوات او بدونها، وباعتماد المحافظات كدوائر انتخابية او بتقسيمها لدوائر أصغر، وفقا لموقعها في التشكيل الحكومي ومنها ان كان رئيس الوزراء من كتلتها او من المقربين لها ام لا، ومن غيرها من الأمور المرتبطة بالنظام الانتخابي.

المنطق السليم والواقعي هو استمرار النظام النسبي الذي اقر في مجلس النواب في عام 2023 باعتماد المحافظات كدوائر انتخابية (والذي اعتمد في انتخابات مجالس المحافظات)، ولكن مع معامل التقسيم الأصلي لسانت ليغو أي البدء بواحد – 1 وليس 1.6 او 1.7 او 1.9 او غيره كون الأول أكثر عدلا انتخابيا. الفانون يمنح إمكانية تحويل الأصوات، ويفترض ان يمنح خيار التصويت للقائمة بدون ضرورة التصويت لمرشح معين منها، والذي يعوض، في حال استخدامه من قبل الناخب، عن مسألة تحويل او عدم تحويل الأصوات الكثيرة لمرشح معين مثل رئيس الوزراء.

النظام الانتخابي الذي اعتمد في انتخابات 2006 لمجلس النواب، كان أكثر عدلا من حيث حساب أصوات الناخبين على المستوى الوطني، حيث وفر 45 مقعدا على المستوى الوطني، سيما ان عدد من القوى السياسية والاجتماعية لها حضور وطني في كافة انحاء العراق كالحزب الشيوعي العراقي، مما يوفر لها فرصة الفوز بمقاعد مجلس النواب، حتى وان لم تتمكن من الفوز بشكل مباشر عبر الدوائر الانتخابية الممثلة بالمحافظات.

خلاصة القول ان النظام الحالي الذي اقر في عام 2023 واستخدم في مجالس المحافظات، مع ضمان استمراره او تعديله بما يضمن القائمة المفتوحة وحرية التصويت للقائمة فقط دون اختيار مرشح معين منها، وإمكانية تحويل الأصوات، واعتماد نظام "دي هونت" بمعاملات تقسيم الأصوات 5,4,3,2,1 ... وهكذا، او نظام سانت ليغو بمعامل التقسيم الاصلي 7,5,3,1 ... وهكذا، وبتخصيص مقاعد مناسبة للمنافسة على الصعيد الوطني تقترب من 50 مقعدا، كل هذا سيعزز من العدالة الانتخابية والتمثيل لكل القوى السياسية والاجتماعية على صعيد الوطن.

لا يوجد نظام انتخابي مثالي وعادل وعملي لكل البلدان، وحتى لبلد واحد في كل الازمان، ولهذا يفترض من القوى السياسية والاجتماعية والاخصائيين من اعتماد نظام انتخابي يتفق عليه وطنيا ولفترة زمنية طويلة نسبيا تغطي عدد من الدورات الانتخابية، وليس التغيير في كل دورة انتخابية.

ملاحظات واستنتاجات عامة عن التجارب الانتخابية الست 2005، 2006، 2010، 2014، 2018، 2021

أولاً :في كل التجارب الانتخابية للجمعية الوطنية ولمجلس النواب، كانت هناك حصة ثابتة للمرأة، تساوي على الأقل 25٪ من عموم مقاعد مجلس النواب، إضافة إلى حصة المكونات: المسيحيين، الصابئة، الإيزيديين، الكرد الفيليين، والشبك.

ثانياً :يمكن القول إن النظام الانتخابي المعتمد في كل التجارب الانتخابية الست، ماعدا انتخابات 2021 حيث اعتمد نظام الأغلبية، هو النظام النسبي مع اختلاف أشكال تطبيقاته، سواء في دائرة واحدة كما في الانتخابات الأولى (الجمعية الوطنية)، أو في الانتخابات الأربع 2006، 2010، 2014، 2018 باعتماد الدوائر الـ 18 بعدد المحافظات. لكن في كلتا الحالتين (الدائرة الواحدة او المحافظات كدوائر انتخابية)، اعتمد مبدأ النسبية سواء في الدائرة الواحدة أو الدوائر المتعددة. كما اختلف شكل القائمة الانتخابية من المغلقة إلى المفتوحة، إضافة إلى إلغاء المقاعد على الصعيد الوطني تدريجياً، وصولاً إلى إلغائها نهائياً في انتخابات اعوام 2014، 2018. وقد استخدمت طرق ومعادلات حسابية مختلفة لتحديد توزيع الباقي من الأصوات، ولم تكن أكثرها عادلة انتخابياً. إن تفاقم النزعة الطائفية والقومية جعل كثيراً من الناس يصوتون وفق هذا الاتجاه، وحتى جمهور اليسار لم يكن بمعزل عن ذلك، وإن كان بدرجات أقل كثيراً من الجمهور الآخر. وبهذا المعنى، استُخدم مبدأ النسبية بشكل سلبي، من خلال استغلال هذه النزعة في التصويت بدلاً من اعتماد برامج وسياسات القوائم المشاركة في الانتخابات. أي أن النظام النسبي، الذي يفترض أن يحقق العدالة الانتخابية، تم تشويهه عملياً بالتصويت على أسس طائفية وقومية، بدلاً من كفاءة القائمة وبرنامجها الانتخابي.

ثالثاً :التزوير وتفاقم الفساد الانتخابي، واعتماد شراء الصوت الانتخابي، كانت مشاهد مألوفة في كل التجارب الانتخابية، مع تفاوت حجم هذه الظواهر.

رابعاً :ضعف الوعي الوطني وضعف الحرص على المصلحة العامة كانا من الأسباب الرئيسية في كيفية التصويت. ومن الضروري لكل الحريصين على استعادته (أي الوعي الوطني)، دراسة وتحليل هذه الظاهرة تاريخياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، لفهم أسباب تراجعه وطغيان الأفق الطائفي والقومي بدلاً عنه.

خامساً :من الأخطاء الشائعة المتداولة، انتقاد فوز نواب لم يحصلوا إلا على ثلاثة آلاف صوت أو أقل في بعض الحالات، في حين أن هذا بالضبط هو مبدأ القوائم والنظام النسبي، وهو أمر مشروع في كل البلدان التي تعتمد هذا النظام. حيث يمكن لمرشحين أو قادة سياسيين كسب عدد كبير من الأصوات، ما يسمح لمرشحين آخرين في قوائمهم بالفوز رغم

حصولهم على أصوات قليلة. مثال على ذلك ما حصل عليه المالكي أو علاوي في انتخابات 2010 في بغداد، حيث تُرجمت أصواتهم إلى عدد كبير من المقاعد لصالح مرشحين آخرين من نفس القائمة، بغض النظر عن كيفية حصولهم على هذا العدد من الأصوات، سواء بشراء الأصوات أو بشعبيتهم الفعلية.

سادساً :إحدى الظواهر المهمة التي رافقت الانتخابات عموماً، هي عزوف عدد غير قليل من جمهور اليسار عن المشاركة، وفي الدورتين الأخيرتين يُلاحظ عزوف الناس بشكل عام، ولا سيما الجمهور المحتمل أن يصوّت لقوى اليسار. ومن هنا، فإن إحدى المهام المستقبلية، إن لم تكن أهمها لقوى اليسار والحزب الشيوعي، هي العمل على تحفيز هذا الجمهور لأهمية المشاركة، ليس فقط في الانتخابات البرلمانية أو البلدية أو المهنية، وإنما أيضاً في عموم الحياة السياسية بمختلف أشكالها، وتجنب اتخاذ موقف سلبي غير فعال.

سابعاً :لا تزال الأحكام العامة المسبقة في بعض الحالات، دون دراسة الوضع الملموس، تتحكم في تفكير جمهور غير قليل من اليسار العراقي والجمهور العام المرتبط به او القريب منه، ومنها موضوع المشاركة في الانتخابات والتصويت وشكل التحالفات الانتخابية لليسار وتقييم النظم الانتخابية المستخدمة، فغالباً ما يفتقر الموقف منها وتحليلها إلى دراسة الواقع كما هو، وما يخدمه على المدى القريب أو البعيد. لذا، من الضروري التدقيق والتحليل العميق والابتعاد عن الأحكام المسبقة، إذ ليس بالضرورة أن يكون ما يصح نظريا او ناجحا في وقت ومكان ما، صالحاً لأوضاع العراق الملموسة في وضع محدد ومتغير.

ثامناً :مع الحراك الشعبي الكبير عام 2019، الذي شاركت فيه جماهير واسعة، برزت مطالب وشعارات كثيرة، من بينها إقرار نظام انتخابي جديد يعتمد الفردية في الانتخاب بدلاً من القوائم، سواء المغلقة أو المفتوحة. وبغض النظر عن الجهة التي طرحت هذا الشعار وكيفية طرحه، فإن التصويت لمرشحين فرديين عبر مبدأ الأغلبية وليس القوائم، يُعد في أحد جوانبه إيجابياً، حيث يسمح للدائرة المعنية بانتخاب ممثليها مباشرة دون تحويل الأصوات من رؤساء القوائم إلى مرشحين آخرين كما كان يحدث سابقاً. ويمكن للعديد من الوجوه الوطنية والنزيهة تحقيق الفوز فيما لو حظيت بدعم من القوى الوطنية وقوى الحراك الشعبي. لذا، فإن تقييم هذا القانون بأنه سلبي بالمطلق يمثل حكماً مسبقاً غير دقيق.

تاسعاً :الفساد والمال السياسي والتزوير وكل مظاهر التصويت الطائفي والقومي والعشائري ستؤثر على أي نظام انتخابي، سواء كان يعتمد مبدأ الأغلبية أو النسبية أو المختلط بينهما. وقد شهدنا ذلك في الانتخابات النيابية الأربع لمجلس النواب، التي كان النظام النسبي الأساس فيها. لذا، فإن قانون النظام الانتخابي الذي اعتمد في انتخابات (تشرين الأول 2021)، والذي يستند إلى نظام الأغلبية، يفترض ان لا يكون سبباً رئيسياً أو حتى أحد الأسباب المقررة لمقاطعة الانتخابات من قبل بعض اليسار والحزب الشيوعي. في ظل وضع انتخابي سليم وسيادة مفهوم المواطنة، سيكون النظام النسبي في دائرة واحدة هو الأكثر عدلاً وتمثيلاً. أما في ظل التصويت الطائفي والقومي وشراء الأصوات، فإن مبدأ الأغلبية قد يكون مخرجاً مؤقتاً في ظروف محددة لكسر هذه المعادلة، وهو ما دفع الحراك الشعبي لطرح فكرة الانتخاب الفردي بدلاً من القوائم.

موضوع الكتلة الأكبر الفائزة في الانتخابات والتي تمنحها صلاحية محاولة تشكيل الحكومة

بقي موضوع تحديد الكتلة الأكبر في مجلس النواب التي تمنح الحق في بدء المشاورات لتشكيل الحكومة ومن ثم الحصول على ثقة مجلس النواب، عمليا موضوعا خلافيا منذ انتخابات 2010 ولحد الانتخابات الأخيرة في 2021.

قرار المحكمة الاتحادية بعد انتخابات 2010، في كون ان الكتلة الانتخابية الأكبر داخل مجلس النواب التي من حقها البدء في مشاورات تشكيل الحكومة، يتحدد بعد الانتخابات من التحالفات الممكنة بين الكتل الفائزة في مجلس النواب وليس من الكتلة الفائزة مباشرة في الانتخابات. هذا القرار جاء على خلفية الصراع والخلاف الذي دار بين الكتلة التي يترأسها السياسي اياد علاوي والتي حصدت العدد الأكبر من المقاعد مقارنة بمقاعد دولة القانون التي يترأسها نوري المالكي.

ان قرار المحكمة الاتحادية قاد الى تعقيدات في تشكيل الحكومة وطول الفترة التي تستغرقها هذه العملية، في حين ان منح الكتلة الفائزة مباشرة في الانتخابات مدة محدودة مثل شهر او 45 يوما لتشكيل تحالف حكومي يتجاوز 50٪ من مقاعد مجلس النواب (حكومية الأغلبية) او تحالف حكومي يكسب ثقة مجلس النواب حتى في ظل عدم توفر اغلبية له (حكومة الأقلية)، وفي حال فشلها في تشكيل هكذا تحالف وكسب ثقة مجلس النواب، تمنح نفس الفرصة للكتلة الثانية الفائزة في

الانتخابات مباشرة، لتشكيل الحكومة. هذا التفسير للكتلة الأكبر سيوفر حلا عادلا لتحديدها، كما يضمن سرعة تشكيل الحكومة وكسبها لثقة مجلس النواب عبر البرنامج الذي تقدمه.

مسالة مشاركة الخارج في الانتخابات

شارك الخارج مرتين في عملية التصويت لانتخابات مجلس النواب في عام 2005 2010.

كلفة مشاركة الخارج المالية في الانتخابات كانت كبيرة، سيما مع النسبة القليلة للمشاركين فعلا والتي لم تتجاوز ٣٠٠ ألف مصوت، في حين ان اعداد الناخبين المحتملين يتجاوز الأربع ملايين، مع انه لا توجد إحصاءات دقيقة في هذا المجال.

لو افترضنا ان الخارج عينة كبيرة من المجتمع العراقي تقترب في توجهاتها التصويتية، ان صوتت اغلبيتها، من توجهات من لهم حق التصويت داخل الوطن، وهذا هو الأكثر احتمالا، بهذا المعنى لا تأثير لتصويت الخارج على نتائج الانتخابات النهائية، حيث تصويته الانتخابي يشابه بالمحصلة العامة التصويت العام في الداخل. في ظل الكلفة العالية لتنفيذ التصويت المباشر خارج الوطن ونسبة المشاركة الضعيفة، سواء لانعدام الحافز للمشاركة، او في صعوبة الوصول الى مراكز الاقتراع في مدن أخرى في بلد الخارج، او لانعدام وجود مركز اقتراع في البلد المعني، يصبح تنفيذ تصويت الخارج شكل من اهدار للمال العام، في الوقت الذي يكافح اليسار الفساد وتبذير المال العام في عموم الوطن.

من المؤكد ان مشاركة العراقيين خارج الوطن في الانتخابات في البلدان التي يتواجدون فيها يعزز من ارتباطهم بالوطن سيما للأجيال الجديدة منهم، لكن القيام بذلك عبر تصويت الاقتراع الحضوري المباشر غير مبرر في ظل التكاليف العالية لذلك. من هنا فان مبررات مفوضية الانتخابات في عدم القيام بالانتخابات خارج العراق في التجربتين الأخيرتين لازالت حاضرة ويمكن تفهمها جزئيا على الأقل. ذكرت المفوضية لتبرير قرارها سابقا في انتخابات 2021 ما يلي:

"وحيث ان قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020 نص على أن **يصوت عراقيو الخارج لصالح دوائرهم الانتخابية باستخدام البطاقة البايومترية حصراً**، فقد واجهت المفوضية عدة معوقات فنية ومالية وقانونية وصحية أهمها أن إكمال عملية تسجيل الناخبين العراقيين في الخارج بايومترياً بمراحلها كافة تحتاج الى (160) يوماً تقريباً في الظروف المثالية، بينما المدة المتبقية هي (40 يوماً) فقط، كما واعتذرت وزارة الخارجية عن إجراء عملية التسجيل والاقتراع في السفارات والقنصليات العراقية لإستحالة اقامتها في المرحلة الراهنة ولهذه الدورة الانتخابية، اضافة الى ما ستستغرقه عملية فتح حسابات جارية باسم مكاتب المفوضية في خارج العراق، وما يطلبه ذلك من موافقات أمنية ومالية من تلك الدول.

كما وإن إجراء العملية الانتخابية في أماكن غير خاضعة للسيادة العراقية يجعلها خاضعة لقوانين تلك الدول ولا ولاية للقضاء العراقي على المخالفات والتجاوزات التي قد تحصل خلال إجراء العملية الانتخابية، إضافة إلى أن ارسال موظفي المفوضية الى دول أخرى في ظل الظروف الصحية الحرجة المتمثلة بانتشار جائحة كورونا يعرض سلامتهم الى الخطر، وهو ما أوضحته الأمانة العامة لمجلس الوزراء وفقاً لقرار اللجنة العليا للصحة والسلامة رقم (11) لسنة 2021".

ما يطرح أحيانا من حلول لاستخدام وسائل الكترونية في تصويت الخارج، كبديل عن الحضور المباشر وكلفته العالية، فيه عدم دقة وتبسيط كبيرين، يصل الى حد اقتراح استخدام الأيميل في التصويت، والتي لا تنسجم مع المتطلبات القانونية للقيام بذلك ومنها توفر البطاقة البايومترية للناخب، والضمان الكامل الكترونيا لعدم حدوث أي تزوير، ومن كون المصوت فعلا هو من يقوم بذلك. لا شك ان عملية التصويت الالكتروني غير مستحيلة وقابلة للتحقيق، لكن شروطها القانونية والعملية غير متوفرة حاليا، وان توفرت فمن الاولى استخدامها أيضا، كخيار للناخبين داخل الوطن.

البيئة الانتخابية والنظام الانتخابي

العدالة الانتخابية لا تتحقق بدون بيئة انتخابية عادلة ونزيهة من الناحية العملية والتطبيقية في كل مراحل العملية الانتخابية، مهما كان نظام الانتخابات عادلا. لا خلاف لدى اغلب الجمهور والمراقبين والقوى السياسية والاجتماعية ان الانتخابات منذ 2005 ولحد الان كان يشوبها الكثير من النواقص الجدية والمؤثرة في مجال البيئة الانتخابية، سيما في استخدام المال السياسي والنفوذ الحكومي وعبر مؤسسات الدولة المختلفة، عبر شراء أصوات الناخبين عمليا، بل وصل الامر الى توظيف السلاح في هذه العملية. من المعيب حقا ان قانون الأحزاب بقي في ادراج مجلس النواب والحكومة كل هذه الفترة وبتأثير من القوى المتنفذة في مجلس النواب.

مجلس النواب والحكومة مطالبين معا بتوفير بيئة انتخابية عادلة ونزيهة، عبر التشريعات البرلمانية المطلوبة والتنفيذ والرقابة الفعالة من قبل أجهزة الدولة والحكومة لضمان ذلك.

بعض المقترحات لقوى اليسار في انتخابات 2025 النيابية

- يتم التعامل مع التحضير للانتخابات على انها حملة وطنية للحوار مع الناس والقوى الاجتماعية والسياسية والمهنية بما يهدف إعلاء شأن وقيم المواطنة وكرامة الإنسان والوطن، في عملية التغيير النوعي والواقعي بعيدا عن نظام المحاصصة.
- يترك لمنظمات الحزب وقوى اليسار قرار تحالفاتها الانتخابية على مستوى الدوائر الانتخابية سواء كانت المحافظات، ام تم تقسيمها إلى دوائر أصغر، بالتنسيق والحوار الكامل مع المركز التنظيمي لكليهما، ونفس الامر لمختصات "الأقليات".
- الزج بمرشحين ليس بالضرورة ان يكونوا منظمين حزبيا في قوى اليسار ومنها الحزب الشيوعي، واعتماد مقاييس الكفاءة والحضور الجماهيري والنزاهة كاعتبارات رئيسية في اختيار مرشحي الحزب واليسار.
- تطوير الحملات الانتخابية بالاستفادة من التجارب السابقة، والخروج عن المألوف منها، وان لا يقتصر جوهر الحملة الرئيسي على مشاركة المرشح نفسه في نشاطات التعريف بنفسه وبرنامجه الانتخابي، ولكن عبر الفرق الداعمة له وفي مختلف المناطق التي يترشح فيها.
- مشاركة أكثر فعالة لمناصري اليسار خارج الوطن في دعم الحملات الانتخابية لمرشحي قوى اليسار داخل الوطن، وعبر طرق ملموسة تجري مناقشتها، ومنها المشاركة المباشرة في الحملة الانتخابية وفي الانتخابات نفسها في الداخل.

المصادر:

في الذكرى 91 لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي لتتوحد قوى الشعب الخيّرة من أجل التغيير الشامل – بيان اللجنة المركزية في ذكرى 31 اذار
https://www.iraqicp.com/index.php/sections/party/67898-2025-03-28-10-10-10

الانتخابات فرصة لعزل منظومة المحاصصة والفساد ومنهجها الفاشل – موقف الحزب من الانتخابات
https://www.tareeqashaab.com/images/imgs/pdf_newspaper/2025/3/96.pdf

أشكال النظم الانتخابية دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "نسخة جديدة ومنقحة"
http://www.eods.eu/library/IDEA.Electoral%20Systems%20Design%20AR.pdf

النظم الانتخابية والأحزاب السياسية
https://aceproject.org/ace-ar/topics/es/627644646638640645/627644646638640645-1

النظم الانتخابيّة وأثرها على الاندماج الاجتماعيّ والسياسيّ
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_6350D13A.pdf

قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 9 لسنة 2020
https://moj.gov.iq/upload/pdf/4603.pdf

A Review of Various Election Methods - League of Women
https://www.lwvwa.org/resources/Documents/Review%20of%20Election%20Methods%202-12-20.pdf

النظام الانتخابي في العراق بين طريقة سانت ليغو وطريقة سانت ليغو المعدلة
https://cis.uobaghdad.edu.iq/wp-content/uploads/sites/42/uploads/workshop/international/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%20%D8%A8%D9%8A%D9%86%20%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82%D8%A9%20%D8%B3%D8%A7%D9%86%D8%AA%20%D9%84%D9%8A%D8%BA%D9%88%20%D9%88%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82%D8%A9%20%D8%B3%D8%A7%D9%86%D8%AA%20%D9%84%D9%8A%D8%BA%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AF.pdf

نظرة-تاريخية-في-الانتخابات-البرلمانية
https://ihec.iq/wp-content/uploads/2022/07/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9.pdf